شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامه

دور الاستثمار الخاص
فى الاصلاح الاقتصادى والتنمية
بجمهورية مصر العربية

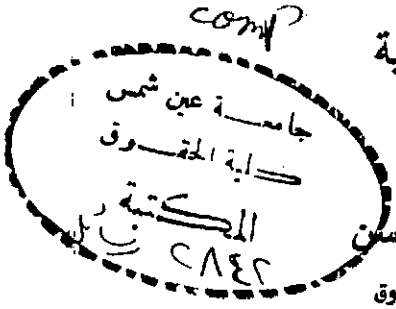

رسالة مقدمة من الباحث

عبدالحكيم جمعه محمود حسن

للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

- الاستاذ الدكتور / زين العابدين بدوى ناصر — مشرفاً ورئيساً
  استاذ الاقتصاد والمالية العامه
  ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس " سابقاً "
- الاستاذ الدكتور / على حافظ منصور — عضواً
  استاذ الاقتصاد
  بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
- الاستاذ الدكتور / السيد أحمد عبدالخالق — عضواً
  استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامه
  بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

اهـــــداء

الى روح والدى ووالدتى ... عرفاناً ودعاء

الى زوجتى وأبنائى ... مودة ووفاء

اليهم جميعاً ... أهدى بدايات أعمالى

الباحث

شكر وتقدير

أستهل هذه الدراسة باسم الله العلى القدير ، وأحمده على حسن توفيقه شاكراً له نعمة العلم والهداية ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

بكل الحب والعرفان أتقدم بعميق شكرى وامتنانى لاستاذى الفاضل الدكتور / زين العابدين بدوى ناصر أستاذ الاقتصاد والمالية العامة والوكيل الأسبق لكلية الحقوق جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة ، والذى منحنى من وقته وجهده الكثير وأمدنى بملاحظاته القيمة وخبرته العميقة وفيض علمه ، وعلى ماقدمه لى من عون مخلص فى جميع مراحل البحث ... جزاه الله عنى خير الجزاء ... عرفاناً بفضله واعترافاً بجميله ... فله منى عظيم الشكر والتقدير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور / على حافظ منصور استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة على تشريفه لى وقبوله الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها ... جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور / السيد أحمد عبدالخالق استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامه بكلية الحقوق – جامعة المنصورة على تشريفه لى وقبوله الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها ... جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم فى اخراج هذا العمل فى صورته النهائية وخاصة أسرة العمل سواء بالكلمة الطيبة أو المشورة .. فلهم منى جزيل الشكر عرفاناً بالجميل ... جزاهم الله عنى خير الجزاء .

والله ولى التوفيق والسداد ،،،

الباحث

مقدمـــة

يعد الاستثمار من أهم العوامل الاقتصادية التى تؤدى الى تحقيق التقدم الاقتصادى فى مختلف الدول ، كما أن التنمية تعتمد اعتماداً أساسياً عليه ، لذلك فان زيادة حجم الاستثمار تؤدى الى زيادة الناتج القومى الاجمالى وتحقق الدولة مرحلة متقدمة من مراحل النمو الاقتصادى ، وعلى العكس فان انخفاض حجم الاستثمار يؤدى الى انخفاض الناتج القومى الاجمالى ، الأمر الذى يترتب عليه تعثر جهود التنمية الاقتصادية .

ونظراً للمشاكل التى تواجهها الدول النامية – ومن بينها مصر – والتى تقف حجر عثرة أمام جهودها فى سبيل رفع معدلات التنمية بها ، حيث تعد مشكلة قصور الموارد الاستثمارية من أهم هذه المشاكل ، لذا تتنافس هذه الدول فيما بينها فى منح التسهيلات المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة اليها للمساهمة فى دفع عجلة التنمية .

وعلى الرغم من أن الاستعانة بالاستثمارات الخاصة بأشكالها المختلفة له أهميته فى استقدام التكنولوجيا المتطورة وفى تعزيز المدخرات المحلية بالدول النامية نظراً لنقص حجم المدخرات المحلية بها واتباع أنماط من الاستهلاك لاتتفق مع درجة نموها الاقتصادى ، الا أن لها مخاطرها التى يجب الحذر منها وذلك بوضع القوانين الكفيلة بحماية النشاط الاقتصادى والمجتمع ككل من تلك المخاطر ، وعلى أن تكون تلك الاستثمارات عاملاً مكملاً ينطلق بعدها الاقتصاد الوطنى لتحقيق النمو الذاتى .

وفى مصر فقد مرت التنمية الاقتصادية بمراحل مختلفة لكل مرحلة سماتها المميزة ، فقد اعتمدت التنمية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ على قيادة الاستثمار الخاص للنشاط الاقتصادى وتحملة مسئولية التنمية فى البلاد فى الوقت الذى اقتصر دور الدولة على الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها عن ١٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٥٢ مقارنة بمساهمة الاستثمار الخاص والتى بلغت نسبتها ٨٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

وعلى الرغم من أن الثورة قدمت الكثير من الحوافز والمزايا لجذب وتشجيع الاستثمار الخاص للمساهمة فى عملية التنمية ، الا أنه لم ينساب الا بمعدلات ضئيلة للغاية نتيجة للظروف السياسية والعسكرية التى كانت تمر بها البلاد وانعكاسها على المناخ الاستثمارى والذى يعتبر الأساس فى عمل تلك الاستثمارات ، الأمر الذى ترتب عليه حرمان الاقتصاد المصرى من تلك الاستثمارات تاركاً للحكومة مسئولية ادارة النشاط الاقتصادى وأعباء التنمية ، ومن هنا فقد ثارت الشكوك حول قدرة الاستثمار الخاص على تحمل المخاطر وقيادة مسيرة التنمية ، حيث أنه فى سعيه الى تحقيق الربح السريع قد يعرقل جهود التنمية ذاتها ، فضلاً عن سيطرة الأجانب والمتمصرين على ذلك القطاع .

فى هذا الاطار عرفت مصر - شأنها شأن معظم الدول النامية - تطوراً كبيراً فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى خلال النصف الأخير من القرن العشرين والذى يتمثل فى ضرورة قيامها مباشرة باقامة المشروعات الكبرى اللازمة لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك بدأت الدولة منذ عام ١٩٥٧ تدخلاً قوياً ومباشراً فى الحياة الإقتصادية الى الحد الذى أخذ تدريجياً يحد من دور القطاع الخاص وآليات السوق فى مصر ، وقد بدأ ذلك معاصراً لعمليات تمصير مشروعات إقتصادية كبيرة وكان ذلك إيذاناً بتكوين قطاع عام كبير الوزن والتأثير فى مجرى الحياة الإقتصادية ، ثم تحولت الدولة الى نظام التخطيط الشامل وإتسع نطاق القطاع العام بعمليات التأميم التى تلاحقت على مدى السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٢ بحيث أصبح القطاع العام مسيطراً تقريباً على كافة مجالات النشاط الإقتصادى وإستمرت هذه السيطرة حتى بداية الإنفتاح الإقتصادى عام ١٩٧٤ .

وعلى الرغم من أن القطاع العام قام بدور هام خلال تلك الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٤ تمثل فى توفير الاحتياجات المادية للشعب والجيش ، الا أن مشكلات الاقتصاد القومى ازدادت تعقيداً واستحكاماً ، فزاد عجز ميزان المدفوعات ، وتفاقمت المديونية الداخلية والخارجية ، واستمر تدهور الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأخرى ، وارتفعت الضغوط التضخمية ، وعجز القطاع العام عن تطوير أساليبه الانتاجية ، ولم تتمكن مشروعاته من تنمية الصادرات وكبح جماح الواردات التى عجز عن منافستها ، فتراكم لديه مخزون راكد ، وكانت محصلة ذلك كله تدهور فى مستوى المعيشة لقطاعات عريضة من الشعب المصرى ، وانتشرت البطالة الفعلية والمقنعة ، والتى أضافت سيلاً مستمراً لانخفاض الانتاجية وتغذية التضخم .